

## وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية محافظة الإسكندرية

وسوق الجملة التابع لها وسوق العامرية

للعام المالى ٢٠١٣

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٦ لسنة ٢٠١٠ الصادر بتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٠

بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٦/٤/٢٠١٤

باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠١٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ١/٢/٢٠١٥ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها

وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠١٣ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٧٢.٥٠٥٠٥٤٣٤٤ ج

(فقط اثنان وعشرون مليوناً وأربعمائة وأربعة وثلاثون ألفاً وأربعمائة وخمسة جنيهاً

واثنان وسبعون قرشاً لا غير) ، وجملة المصروفات للغرفة والسوق وكذلك سوق العامرية

مبلغ ١١, ١٢٨٤٣٧٠ ج (فقط أحد عشر مليوناً ومائتان وأربعة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وسبعون جنيهاً وأحد عشر قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١١, ١١٥٠٠٣٥ ج (فقط أحد عشر مليوناً ومائة وخمسون ألفاً وخمسة وثلاثون جنيهاً وواحد وستون قرشاً لا غير) ، أضيفت إلى الاحتياطي العام المضاف إليه سوق العامرية الذي بلغ في ٢٠١٣/١٢/٣١ مبلغ ٩٠, ١٧٩, ٥٧١٧٩ ج (فقط مائة وسبعة ملايين وسبعة وخمسون ألفاً ومائة وتسعة وسبعون جنيهاً وتسعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٥/٢/١

رئيس القطاع المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

محمد سيد سلام